موصولهم الخ جملة موصولهم الخ محلها النصب بقولنا الذي هو الخبر فهي
من متعلقات الخبر   وفي بعض الحواشي التوراك على الوجه الثاني
هو جعل الاول خبره مطلوبة ما بعده اعني جملة موصولهم الخ ووجه
التوراك هو ان الاول ترجمة وما بعد التراجم احكام مقصودة في انفسها
فلا يناسب جعلها جزءا من شئ تابع له   اشركت بالبنا
للفاعل   اي عد لوضع كل واحد اشار بذلك الى ان الاشتراك
صفة للمعاني لا للالفاظ كما هو ظاهر المتن   مستقل اي بفهمه من اللفظ
الموضوع له بخلاف الحرف فانه لا يستقل معناه بفهمه من لفظ الحرف
الموضوع بل لا بد من انضمام المتعلق   تستقل بنفسه الخ هذه الصفات
تفسير لقوله مستقل بالمفهومية فهي صفات كاشفة   بل الخ
لملاحظة غيره اي متعلقة فالمراد بالغير المتعلق مثلا من معناها
الابتداء الجزئي وهو آلة لملاحظة السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منها
وكلما كان كذلك اي دالا على معنى بنفسه مستقلا بالمفهومية لانه الخ   قوله صح
الخ هذا من قبيل الاستدلال بحد على الحدود وذلك لا يصح لان المقصود
من حد التصور ومن الدليل التصديق والجواب ان ذكره ليس على وجه
التعريف بل على وجه الحكم على حد قولك زيد انسان لانه حيوان ناطق
الاشارة العقلية اي المعهودة التي هي قرينة
الموصول   للعالم بالوضع الاولى للسامع من الموصول الخ بدليل اخر
العبارة ومعنى كلامه ان العالم بالوضع وان علم انه موضوع للمشخصات
اذا سمع جاء الذي ضرب مثلا لا يفهم من العبارة الا مجملا مطلقا ضارب
اي حال كون الموضوع مغنيا عن الاشارة العقلية التي هي المحكي
الصلة   ليس الا الامر الخ اي وهو المفهوم الكلي الصادق
على الافراد   فيه شبه مغالطة قياس فاسد مادة لتركبه
من مقدمات وهمية كاذبة مع على المستدل بعناده وحاصل ما هنا
ان صاحب الاصل ادعى كلية الموصول وشبهته التي بنيها ما حاصله
ان الموصول ونحوه حيث الاطلاق لا يفهم السامع منه الا الامر
الكلي وكل ما كان كذلك فهو كلي ينتج الموصول كلي فرده الشارح

بان

بان هذا القياس فاسد لكون الكبرى كاذبة اذ يفهم السامع
من الموصول الامر الكلي وعدم فهمه المعنى الجزئي لا يقتضي كليته
وانما كان شبه مغالطة ولم يكن مغالطة لانه لم يستدل به من حيث
انه فاسد   لان آلة الملاحظة الخ ان في الدليل الذي يلاحظ
بها وهو غير صحيح   هي نفس الوضع الاول هو الامر العام وليس
هو الموضوع له لان آلة الشئ ليست نفس ذلك الشئ كما لا يخفى
وكذا ينافي الثاني اي الموضوع له   وكون آلة التعقل الخ
من تتمة التعليل   الاولى اراده نعت للفرع   وفيه
بحث اي في كلام المصنف بالنظر لوروده الموصول كليا   على ما حقق
بالبنا للفاعل وضميره يرجع للمصنف وعايد للموصول محذوف اي حققه
المصنف في التنقيح من ان الموصول موضوع للمشخص   وعدم فهم
الخ ايجاب كان شبهته عدم فهم السامع المعنى الجزئي فدفعه بان ذلك
لا يقتضي كليته كما في الاعلام المشتركة فان السامع للالفاظ زيد
وجود عمرو اشخاص هو اسم لكل واحد منهم لا يفهم منه معناه
منهم مع ان مدلوله جزئي   اللهم الا ان يقال حاصله ان
المصنف انما جعل الموصول كليا على سبيل المجاز باعتبار بعض
ملاحظاته وهو ملاحظة الصلة مع قطع النظر عن الانحصار
الخارجي لانه جعله كليا حقيقة حتى يقتضي عدم استقامة كلامه
والا فلا يستقيم كلامه   ولا ينظر الى الموصول مع مجرد قرينة
الصلة بان ينظر اليه مع تمام القرينة اصلا فلا يستقيم كلامه فتحت
الصورتان فقوله اذ القرينة الخ للصورة الاولى وقوله وان
لم يعتبر رد للصورة الثانية   ظاهر واما في نفس الامر فالمعنى
المعنى هو مفهوم الصلة مع الانحصار الخارجي مثلا   اما اسم
الاشارة الخ مبتدأ والذي بعده له وقوله قرينته مبتدأ وجملة هي
الاشارة خبره والجملة خبر صلة الموصول وقوله والضمير عطف
على اسم الاشارة وقوله فهما الخ فيه واقعة في جواب اما
فان الوضع له اي لهذا التنبيه وحوله عن تعبيره عن التعليل

Copyright © King Saud University